وذكر الزمخشري وابن عطية : أن من المفسرين من فسر (أسروا) هنا بمعنى أظهروا وزعم أن (أسر) مشترك بين ضدين . فأما الزمخشري فسلمه ولم يتعقبه وقد فس الزوزني الإسرار بالمعنيين في قول امرئ القيس : .

تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا ... علي حراصا لو يسرون مقتلي وأما ابن عطية فأنكره وقال : " ولم ثبت قط في اللغة أن (أسر) من الأضداد " . قلت : وفيه نظر . وقد هذه الكلمة في الأضداد كثير من أهل اللغة وأنشد أبو عبيدة قول الفرزدق : .

ولما رأى الحجاج جرد سيفه ... أسر الحروري الذي كان أضمرا E A وفي كتاب الأضداد لأبي الطيب الحلبي : قال أبو حاتم : ولا أثق بقول أبي عبيدة في القرآن ولا في قول الفرزدق والفرزدق كثير التخليط في شعره . وذكر أبو الطيب عن التوزي أن غير أبي عبيدة أنشد بيت الفرزدق والذي جر على تفسير (أسروا) بمعنى أظهروا هنا هو ما يقتضي إعلانهم بالندامة من قولهم (لولا أنتم لكنا مؤمنين) . وفي آيات أخرى مثل قوله تعالى (ويوم يعض الظالم على يده يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا) الآية .

والندامة : التحسر من عمل فات تداركه . وقد تقدمت عند قوله تعالى (فأصبح من النادمين) في سورة العقود .

(وجعلنا الأغلال في أعناق الذين كفروا هل يجزون إلا ما كانوا يعملون [33]) عطف على جملة (إذ الظالمون موقفون) . والتقدير : ولو ترى إذ جعلنا الأغلال في رقبة المأسور ونحوه ويشد إليها بسلسلة أو سير من جلد أو حبل وتقدم في أول سورة الرعد . وجعل الأغلال في الأعناق شعار على إنهم يساقون إلى ما يحاولون الفرار والانفلات منه . وتقدم عند قوله تعالى (وأولئك الأغلال في أعناقهم) في الرعد . و (الذين كفروا) هم هؤلاء الذين جرت عليهم الضمائر المتقدمة فالإتيان بالاسم الظاهر وكونه موصولا للإيماء إلى أن ذلك جزاء الكفر ولذلك عقب بجملة (هل يجزون إلا ما كانوا يعملون) مستأنفة استئنافا بيانيا كأن سائلا استعظم هذا العذاب وهو تعريض بهم .

والاستفهام ب (هل) مستعمل في الإنكار باعتبار ما يعقبه من الاستثناء فتقدير المعنى : هو جزوا بغير ما كانوا يعملون والاستثناء مفرغ .

و (ما كانوا يعملون) هو المفعول الثاني لفعل (يجزون) لأن (جزى) يتعدى إلى مفعول ثان بنفسه لأنه من باب أعطى كما يتعدى إليه بالباب على تضمينه معنى : عوضه .

وجعل جزاؤهم م كانوا يعملون على معنى التشبيه البليغ أي مثل ما كانوا يعملون وهذه

المماثلة كناية عن المعادلة فيما يجاوزونه بمساواة الجزاء للأعمال التي جوزا عليها حتى كأنه نفسها كقوله تعالى (جزاءا وفاقا) .

وأعلم أن كونه مماثلا في المقدار أمر لا يعلمه إلا مقدر الحقائق والنيات وأما كونه (وفاقا) في النوع فلأن وضع لأغلال في الأعناق منع من حرية التصرف في أنفسهم لأصنامهم كما قال تعالى (أتعبدون ما تنحتون) . وما تقبلوه من استعباد زعمائهم وكبرائهم إياهم قال تعالى (وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) .

ومن غرر المسائل أن الشيخ ابن عرفة لما كان عرض عليه في درس التفسير عند قوله تعالى (إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل) فسأله بعض الحاضرين : هل يستقيم أن نأخذ من هذه الآية ما يؤيد فعل الأمراء أصلحهم ا من الإتيان بالمحاربين ونحوهم مغلولين من أعناقهم مع قول مالك C بجواز القياس في العقوبات على فعل ا تعالى (في حدث الفاحشة) فأجابه الشيخ بأن لا دلالة فيها لأن مالكا إنما أجاز القياس على فعل ا في الدنيا وهذا من تصرفات ا في الآخر فلا بد لجوازه من دليل .

(وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون [34])